

او مرويات فان الجمهور على نحو الرواية بها كما قال العراقي ثم مثل العامة
في المجازلة فقال كان يقول اجزت لجميع المسلمين اوله ادرت حيلق اوله هل
الافليم الصلافة او اهل البلدة الغلابية وهو اى الاخبار ارب الاصحى لعرب
الاخصار قال العراقي الاجازة اعارة اذا مدت بوجه خاص بمفرد اللوازا فن
ومثل عاصم يقول اجزت له هو الا ان من ظلمت العلم في بلدك اولى ان تقرأ على قبل
هذا قال وما احسبهم اختلفوا في جوازها من منعه هذه الاجازة انتمفردا
لا تعتبر الاجازة **المجهول** كان يكون من غير اسمي كما سرت لبعض من الناس
او بهلا سمي باسم مشترك اجزت عبد الله بكدا اوكدا ايا المجهول كما جرت لك
بعض مرويات وكذا الاقبح الاجازة **العدد** كان يقول اجزت له سيولد
لعلاء وقد قلنا ان عطفه على موجود صحيح كان يقول اجزت لك وله سيولد
قال العراقي وعند القرب الطوان وقد شبه بالوقف على العدد فانه لا يطعم
الا بتعبية الموجود وكذا التسمية وهذا عند الشافعي ورواية الحنفية واما
الاصح عندهم فهو الطوان ولو بلا تبعية للموجود كما سيجي في باب العلم الصريح
ايضا قال ابن الصلاح وهو الذي لا يندفع غيره بل ان الاجازة في خبر الاضمار كما
لا يصح الاخبار بالعدد كما نص الاجازة له وكذا الاقبح الاجازة لموجود
او معدوم عقلت بشرط مستثنية الغير كما يقول اجزت لك ان شاء فلان مثال
للإجازة للموجود المستحصر او اجزت له شاء فلان مثال الاجازة للمتعين هو
موجود كان او معدوما ولم يتم مثل ما يشعرون فيه عدمه فظهر مما سبق
وكذا الاقبح اذا عقلت بشرط مستثنية المجازلة وهو غير معين نحو اجزت له شاء
ان يقول اى ليس من الاجازة الغير المعين قول اجزت لك ان شئت بان يكون
الاجازة معلقة بمشئته المجازلة وهو معين مستحصر وكذا ان كان المعلق هو
الرواية بل هو الظاهر كقول اجزت لك ان شئت الرواية عنى قال العراقي ويجوز لامر
معا ولا يفرق بينهما وهذا اى عدم احكام الاجازة كقوله **على الاصح في صحيح**
ذلك وقد جوز الرواية في جميع ذلك سواء المجهول وتولم ما يسميه الرواية
متعلق بالمفهوم يعنى ان الحكم بعدم اعتبار الاجازة المجهول باق مدة عدم عينه

والاقبح

الخطيب

الخطيب فاعلم بوضوح حكم الخطيب عند جماعته من مشائخ واستعمل الاجازة
للعدد من السنة ما ذكره ابو بكر عبد الله بن ابراهيم السجستاني في كتابه بالعلق على موجود
لا نه مثل الاجازة فقال اجزت لك ولا ولدك ولا ولدك ولا ولدك ولا ولدك
فتعلم المم وسكون النونة قال العراقي واما الخطيب الاجازة للعدد ومطلقا وحكي
ان الكتاب الخفيف ومثل ذلك اجماعه والوقف على المعدوم مثل ان يقول وقفت هذا
على من سيولد فلان انتمفردا وفي السنن من كتب عمادنا الحنفية صح الوقف قبل
وجود الموقوف عليه في الاصح في شرحه فلو وقف على اولاد زيد واولاد ولد له
بصرف على الفقهاء ان يولد له واستعمل الاجازة المتعلقة منهم اى القدام
ايضا ابو بكر بن ابي خنيفة فقد وجد بخطه قد اجزت لك ذكر بان يروى عن
ما احب من كتاب التاريخ الى ان كتب فان اصحابنا يكون الاجازة لمعدوم هذا
فانا اجزت له بكتاب هذا وروى بالاجازة العامة جمع كثير جمع بعض الحفاظ
وهو الحافظ ابو حنيفة محمد بن الحسين الفعادي كما قال العراقي في كتابه ترتيبهم
على ترتيب حروف المعجم كثيرا وكذا المذكور من التحوين والاستعمال و
الرواية كما قال ابن الصلاح توسع غير موصى بل الاجازة الخاصة للعدى متعلق
في بعضها اختلافنا قويا عند القدام وان شرطية اشفا قية كان العمل السقيم
على اعتبارها عند المتأخرين فيخرجون السماع بل اتفاقا قاي من المتقدمين والمتأخرين
واما ما ذكره في الامعان عن تقي بن محمد انه قال هذا سؤله وشعده ابته وحيد
فلم يعتقد به كمنسقى اى اذا كان هذا حال الاجازة وهي معينة فكيف حالها اذا
حصل فيها الاسترسال المذكور بمجازلة المجازلة او عدمه او شقيلقيا بالثبوت
وغير ذلك فافهم تزاوا وضعفا ككتفا في القول حيز من ايراد الحديث مفضل اى محذوف
بعض السدس ان السناد من خصائص هذه الامة المرجوحه فراجعت ولو بصورة
اولى الى هنا انتمفردا في اقسام صحيح الامة ثمان العرف في كل الاجازة تسعة
انواع الاول الاجازة لمعين معين الثا في الاجازة لمعين مع تميم المجازلة الثا
الاجازة مع تميم المجازلة الرابع الاجازة للمجهول او المجهول الخامس الاجازة
المعلقة السادس الاجازة للعدد السابع الاذن الثا ثورت الاجازة اوصى
غير معين قال العراقي فاما لغير المميز فمتعلق فيه واما كما في غير مجوزة غير مجز

القول بالوقف

الوقف

تقسيم الاجازة